

بمعدل 600 شخص يومياً بدءاً من 7 الجاري

«الطيران المدني» : 80 ألف عامل منزلي يعودون للبلاد في غضون 4 أشهر



الخطة تضمنت حجراً الزئاميا لمدة أسبوعين

في مطار الكويت شركة (ناس) بإعداد منصة إلكترونية للتسجيل وألية ربط المختبرات الخارجية وإدارة عملية طلب قدوم العامل المنزلي من الكويت وإجراء فحص (بي سي ار) خارج الكويت بالتنسيق مع وزارة الصحة ووزارة الخارجية من دون تكلفة مالية على الدولة أو المسافر.

وذكر العتيبي أن وزارة الصحة اعتمدت معايير اختيار المختبرات الخارجية لإدراجها ضمن برنامج ربط المختبرات الخارجية (برنامج MUNA) وكذلك شروط الصحة الخاصة بالمساكن المخصصة للحجر الصحي، وأشار إلى تشكيل لجنة فنية للإشراف العام على تنفيذ ومتابعة خطة عودة العمالة المنزلية من الخارج برئاسة (الطيران المدني) وعضوية كل من وزارات الخارجية والداخلية والمالية والصحة والهيئة العامة للغوى العاملة.

وأوضح أن اللجنة ستتولى متابعة الشركات الوطنية (الخطوط الجوية الكويتية وطيران الجزيرة وناشيوئال لخدمات الطيران) في تنفيذ الخطة فيما يتعلق بتقديم تذاكر السفر وتوفير المساكن المخصصة للحجر الصحي داخل الكويت وفق الاشتراطات الصحية.

بدوره قال نائب المدير العام لشؤون المطار بالإنيابة صالح الفداغي في تصريح مماثل إن المراحل الأولية للخطة قامت بها (الطيران المدني) بالتنسيق مع (الخطوط الكويتية) و(طيران الجزيرة) حيث تم التفاوض مع الشركات الوطنية على تقديم أسعار تنافسية مقارنة مع المعروض في السوق لكي تكون الرحلات حصرية لشركات الطيران المحلية. بالنسبة لتوفير السكن المخصص للحجر الصحي والخدمات المصاحبة بما يتوافق مع اشتراطات وزارة الصحة أوضح الفداغي أن (الطيران المدني) تلقت عرضاً مقدماً من شركة ناشيوئال (ناس) يتضمن المواصلات والسكن الثلاثة، عملية مناقشة تفاصله بعد مصادقة البرلمان على الخطوط العريضة، وخدمات النظافة والأمن والحراسة وكافة الخدمات العامة.

وأشار إلى التفاوض الذي تم بالاتفاق مع شركة (ناس) لتخفيض التكلفة من 550 ديناراً كويتياً (نحو 1800 دولار أمريكي) إلى 270 ديناراً (نحو 887 دولاراً) للشخص الواحد.

من جانبه قال المتحدث الرسمي لـ (الطيران المدني) سعد العتيبي في تصريح مماثل إنه تم تكليف شركة الخدمات الأرضية المعتمدة



يوسف الفوزان

- الفوزان : ستوفر التكاليف على الكفيل الذي يرغب في عودة العامل المنزلي من بلده**
- تنقسم لجزئين رئيسيين الأول منهما فني والثاني فني مالي يتعلق بالحجر الصحي**
- توفير 58 بناية تتضمن جميع الخدمات لهذا الغرض وفيها سكن خاص للسيدات وآخر للرجال**
- نجاح الخطة سينقلنا إلى مراحل أخرى لعودة بقية الفئات من المقيمين بشكل منظم**
- الفداغي : تفاوضنا مع «ناس» لتخفيض الكلفة من 550 ديناراً إلى 270 للشخص الواحد**

من الخارج كمرحلة أولية سينقلنا إلى مراحل أخرى لعودة بقية الفئات من المقيمين بشكل



الطيران المدني

مطار الكويت الدولي.وأضاف أن الجزء الثاني هو فني ومالي ويتعلق بالحجر الصحي منذ خروج العامل من مطار الكويت الدولي ونقله إلى المساكن المخصصة للحجر وجميع الخدمات اللوجستية والفحوصات الطبية المطلوبة وفق اشتراطات وزارة الصحة. وأفاد أن المدة الزمنية للخطة أربعة أشهر لقدمو حاملي إقامة (مادة 20) لافتاً إلى أن عدد العمالة المنزلية في الخارج المتوقع عودته يبلغ نحو 80 ألف شخص في حين أن العدد اليومي المتوقع قدومه إلى البلاد هو 600 شخص. وبين الفوزان أن مراحل الخطة تنقسم لمرحتين الأولى تشمل الهند والفلبين أما المرحلة الثانية تشمل باقي الدول لافتاً إلى أن الخدمات اللوجستية تتضمن إدارة وأمن وخدمات ومواصلات وثلاثة فحوصات «بي سي ار» وثلاث وجبات غذائية وإقامة لمدة 14 يوم في سكن واحد لتسهيل الاشراف من قبل وزارة الصحة.

وأشار إلى توفير 58 بناية سكنية تتضمن كافة الخدمات العامة بشأن الحجر الصحي وفيها سكن خاص للسيدات وآخر خاص للرجال.

وبين أن نجاح خطة عودة العمالة المنزلية

أعلنت الإدارة العامة للطيران المدني أمس خطة عودة العمالة المنزلية من الخارج اعتباراً من الاثنين المقبل الموافق 7 ديسمبر بنظام الحجر الإلزامي لمدة أسبوعين وفق الاشتراطات الصحية بالبلاد وقال المدير العام لـ «الطيران المدني» يوسف الفوزان في تصريح صحفي إن الخطة ستوفر التكاليف على الكفيل الذي يرغب في عودة العامل المنزلي من بلده إلى الكويت مباشرة بدلاً من مروره بدولة وسيطة والبقاء فيها 14 يوماً.

وأوضح الفوزان أن هذا المشروع «مؤقت» لحين رفع الحجر الصحي من قبل السلطات الصحية مضيفاً أن للكفيل حرية اختيار سفر العامل المنزلي سواء طيران مباشر إلى الكويت أو اختيار دولة وسيطة «ترانزيت» ، مشمناً الجهود الكبيرة في المشروع من قبل وزارتي المالية والصحة والهيئة العامة للغوى العاملة.

وذكر أن خطة العودة تنقسم لجزئين رئيسيين الأول منهما فني يتعلق بالإجراءات التي تبدأ منذدخول الكفيل للمنصة الإلكترونية «بالسلامة» لتسجيل بيانات طلب عودة العامل المنزلي من الخارج للكويت ، وحتى إنهاء «بالسلامة» لتسجيل بيانات طلب عودة العامل المنزلي من الخارج للكويت وحتى إنهاء العامل إجراءات الخروج من مبنى الركاب في مطار الكويت الدولي.

وأضاف أن الجزء الثاني هو فني ومالي ويتعلق بالحجر الصحي منذ خروج

العامل من مطار الكويت الدولي ، ونقله إلى المساكن المخصصة للحجر وجميع الخدمات اللوجستية والفحوصات الطبية المطلوبة وفق اشتراطات وزارة

4 أشهر لإعادة

أمس الثلاثاء ، إن الخطة ستوفر التكاليف على الكفيل ، الذي يرغب في عودة العامل المنزلي من بلده إلى الكويت مباشرة ، بدلاً من مروره بدولة وسيطة والبقاء فيها 14 يوماً.

وأوضح الفوزان أن هذا المشروع «مؤقت» لحين رفع الحجر الصحي من قبل السلطات الصحية ، مضيفاً أن للكفيل حرية اختيار سفر العامل المنزلي سواء طرئان مباشر إلى الكويت أو اختيار دولة وسيطة «ترانزيت» ، مشمناً الجهود الكبيرة في المشروع من قبل وزارتي المالية والصحة والهيئة العامة للغوى العاملة.

وذكر أن خطة العودة تنقسم لجزئين رئيسيين ، الأول منهما فني يتعلق بالإجراءات التي تبدأ منذ دخول الكفيل للمنصة الإلكترونية «بالسلامة» ، لتسجيل بيانات طلب عودة العامل المنزلي من الخارج للكويت ، وحتى إنهاء العامل إجراءات الخروج من مبنى الركاب في مطار الكويت الدولي.

أضاف أن الجزء الثاني هو فني ومالي ويتعلق بالحجر الصحي منذ خروج العامل من مطار الكويت الدولي ، ونقله إلى المساكن المخصصة للحجر وجميع الخدمات اللوجستية والفحوصات الطبية المطلوبة وفق اشتراطات وزارة

الصحة.

وأفاد أن المدة الزمنية للخطة أربعة أشهر لقدمو حاملي إقامة «مادة 20» ، لافتاً إلى أن عدد العمالة المنزلية في الخارج المتوقع عودته يبلغ نحو 80 ألف شخص ، في حين أن العدد اليومي المتوقع قدومه إلى البلاد هو 600 شخص. وبين الفوزان أن مراحل الخطة تنقسم لمرحتين الأولى تشمل الهند والفلبين أما المرحلة الثانية تشمل باقي الدول ، لافتاً إلى أن الخدمات اللوجستية تتضمن إدارة وأمن وخدمات ومواصلات وثلاثة فحوصات «بي سي ار» ، وثلاث وجبات غذائية وإقامة لمدة 14 يوماً في سكن واحد ، لتسهيل الاشراف من قبل وزارة الصحة.

وأشار إلى توفير 58 بناية سكنية تتضمن جميع الخدمات العامة بشأن الحجر الصحي ، وفيها سكن خاص للسيدات وآخر خاص للرجال.

وبين أن نجاح خطة عودة العمالة المنزلية من الخارج كمرحلة أولية ، سينقلنا إلى مراحل أخرى لعودة بقية الفئات من المقيمين بشكل منظم ، بالتنسيق مع الجهات الحكومية المعنية وبالتعاون مع القطاع الخاص.

بدوره قال نائب المدير العام لشؤون المطار بالإنيابة صالح الفداغي ، إن المراحل الأولية للخطة قامت بها «الطيران المدني» ، بالتنسيق مع (الخطوط الكويتية) و(طيران الجزيرة) ، حيث تم التفاوض مع الشركات الوطنية على تقديم أسعار تنافسية مقارنة مع المعروض في السوق لكي تكون الرحلات حصرية لشركات الطيران المحلية.

وبالنسبة لتوفير السكن المخصص للحجر الصحي والخدمات المصاحبة ، بما يتوافق مع اشتراطات وزارة الصحة ، أوضح الفداغي أن «الطيران المدني» تلقت عرضاً مقدماً من شركة ناشيوئال (ناس) ، يتضمن المواصلات والسكن في بنايات سكنية مستقلة وثلاث وجبات وخدمات النظافة والأمن والحراسة

وأشار إلى التفاوض الذي تم بالاتفاق مع شركة «ناس» ، لتخفيض التكلفة من 550 ديناراً ، إلى 270 ديناراً للشخص الواحد.

من جانبه قال المتحدث الرسمي لـ «الطيران المدني» سعد العتيبي ، إنه تم

تكليف شركة الخدمات الأرضية المعتمدة في مطار الكويت شركة «ناس» ، بإعداد منصة إلكترونية للتسجيل وألية ربط المختبرات الخارجية ، وإدارة عملية طلب قدوم العامل المنزلي من الكويت ، وإجراء فحص «بي سي ار» خارج الكويت ، بالتنسيق مع وزارة الصحة ووزارة الخارجية من دون تكلفة مالية على الدولة أو المسافر.

وذكر العتيبي أن وزارة الصحة اعتمدت معايير اختيار المختبرات الخارجية لإدراجها ضمن برنامج ربط المختبرات الخارجية «برنامج MUNA» ، وكذلك الشروط الصحية الخاصة بالمساكن المخصصة للحجر الصحي.

وأشار إلى تشكيل لجنة فنية للإشراف العام على تنفيذ ومتابعة خطة عودة العمالة المنزلية من الخارج ، برئاسة «الطيران المدني» ، وعضوية كل من وزارات الخارجية والداخلية والمالية والصحة والهيئة العامة للغوى العاملة.

وأوضح أن اللجنة ستتولى متابعة الشركات الوطنية «الخطوط الجوية الكويتية وطيران الجزيرة وناشيوئال لخدمات الطيران» ، في تنفيذ الخطة فيما يتعلق بتقديم تذاكر السفر ، وتوفير إقامته وخدمات الحجر الصحي داخل الكويت وفق الاشتراطات الصحية.

الناصر والحجرف

والدولية والتطورات ، التي تشهدها المنطقة.

حضر اللقاء مساعد وزير الخارجية لشؤون مجلس التعاون لدول الخليج العربية السفير ناصر المزين ، ومساعد وزير الخارجية لشؤون

إيران : صدام

والمشروع الذي صادق البرلمان الإيراني على معظم بنوده البالغة 9، يحمل عنوان «الإجراء الاستراتيجي لإلغاء العقوبات» الأمريكية، المفروضة على إيران بعد انسحاب واشنطن من الاتفاق النووي يوم 8 مايو 2018.

وكان البرلمان الإيراني قد وافق قبل إجراء الانتخابات الأمريكية بيوم على وضع المشروع ضمن جدول الأعمال لمناقشته لاحقاً، لكن اغتيال العالم النووي محسن فخري زادة دفعه إلى تقديم الموعد يوم الأحد، وإعطائه الأولوية، لتبدأ أمس الثلاثاء، عملية مناقشة تفاصله بعد مصادقة البرلمان على الخطوط العريضة، بموافقة 251 نائباً من أصل 290 هو عدد النواب الإيرانيين.

والزم البرلمان الحكومة الإيرانية بـ «إنتاج 120 كيلوغراماً على الأقل من اليورانيوم سنوياً، بنسبة تخصيب 20 في المئة» في منشأة «فوردو»، وذلك بعد شهرين من إقرار القانون»، وذلك وفق البند الأول.

ولم يكتفِ البرلمان الإيراني «المحافظ» بهذه النسبة، إذ طالب الهيئة أيضاً «برفع الأجوات السلمية لصناعات البلاد لليورانيوم بنسبة تخصيب أعلى من 20 في المئة بشكل كامل»، علماً أن إيران كانت تنتج التنتج اليورانيوم، قبل التوصل إلى الاتفاق النووي، بنسبة تخصيب 20%. لكنها تعهدت بموجب الاتفاق بتخفيضها إلى 3,67%. قبل أن تقرّر رفع النسبة إلى 4.5% خلال العام الماضي، في إطار الخطوة الثانية من الخطوات الخمس التي قمست بموجبها تعهداتها النووية، فضلاً عن أن البرلمانين الرّزموا الحكومة أيضاً بإقرار البند الثاني من المشروع بـ«إنتاج 500 كيلوغرام من اليورانيوم المخصب شهرياً.

كما وافق البرلمان بموجب البند الثالث، على تركيب ألف جهاز جديد للطرد المركزي في منشأة «طنژن»، وسط إيران، والقيام بعمليات التخصيب وضخ الغاز إلى هذه الأجهزة، خلال ثلاثة أشهر بعد إقرار القانون، علاوة على إلزام الحكومة بـ«تدشين مصنع إنتاج اليورانيوم المعدني في أصفهان في غضون 5 أشهر من إقرار القانون»، حسب البند الرابع.

وستتبنى هذه الخطوات، إذا نفذت على أرض الواقع، الاتفاق النووي المرنّج، وتعيد البرنامج النووي الإيراني إلى ما قبل هذا الاتفاق المبرم يوم 14 يونيو 2015.

إذا من جهة، قال المتحدث الإيرانية أعلنت معارضتها لمشروع القانون البرلماني الذي، إذا وافق عليه مجلس صيانة الدستور لاحقاً، ستحول إلى قانون نافذ. وعبر عن هذه المعارضة أكثر من مسؤول حكومي، حيث قال المتحدث باسم الحكومة الإيرانية علي ريغبي، أمس الثلاثاء، في مؤتمر صحفي، إن إلغاء هذا البروتوكول «ليس من ضمن صلاحيات المجلس»، أي البرلمان الإيراني، معلناً معارضة الحكومة لقرار البرلمانين في هذا الشأن، مؤكداً أن الأمر، حسب الدستور، من صلاحيات المجلس الأعلى للأمن القومي في البلاد.

وأضاف ريغبي أنه «إذا كان الهدف من المشروع هو إلغاء العقوبات، فإنه لن يؤدي إلى ذلك»، غير أن رئيس البرلمان الإيراني محمد باقر قاليباف له رأي آخر، إذ قال وفقاً لما أورثته وكالة «فارس» الإيرانية، إن «المجلس يحق له ويمتلك الصلاحية للخصو في هذا الموضوع مع مراعاة الدستور».

ولم يكن ريغبي المسؤول الوحيد الذي عبر عن رفض الحكومة لهذه الخطوات، بل أبدى المتحدث باسم الخارجية الإيرانية، سعيد خطيب زادة، الموقف نفسه، حيث أكد في مؤتمر صحفي أمس، أن المشروع البرلماني لا يعكس وجهة نظر الحكومة، وأن البرلمان «سلك مساراً مستقلاً»، معرباً عن أمه في «أن يولي الأصدقاء النواب اهتماماً بآراء الخارجية الإيرانية».

من جهة، قال المتحدث باسم هيئة الطاقة الذرية الإيرانية، بهروز كمالوندي، إن «تنفيذ البروتوكول الإضافي لا يحدث أي مشكلة أمام عملية تخصيب اليورانيوم، لكن عدم تنفيذه يزيد من الشكوك والغموض حول البرنامج النووي الإيراني»، وفقاً لما أورثت وكالة «تسنيم» الإيرانية.

وهو ما يتفق معه عليه المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، رافاييل غروسي، الذي قال، الإثنين، لوكالة «فرانس برس»، إن «عمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية لا غنى عنه أكثر من أي وقت»، في إشارة إلى رقابة الوكالة على البرنامج النووي الإيراني والتفتيش الذي يقوم به مفتشوها. وأضاف غروسي أن «الإيرانيين يهكون برنامجاً نووياً مهماً يستدعي جهوداً كبيرة على صعيد التفتيش»، مضيفاً أنه «من دون ذلك، ستكون في جهل كامل وستسكير الشكوك وانعدام الاستقرار في المنطقة».

وتعرضت لها المنشآت النووية الإيرانية خلال العقد الأخير. من جهة أخرى وفي تصريح لافت، أعلن على شمخاني، سكرتير مجلس الأمن القومي الإيراني، أن أجهزة المخابرات الإيرانية كانت على علم باحتمال وقوع الحادث ومكان عقيلة قتل محسن فخري زادة.

وكشف أن أجهزة المخابرات في البلاد كانت توقعت بدقة عالية إمكانية وقوع الحادث ضد الزاحل، وحتى الموقع المحتمل للحادث، لكن بسبب تواتر الأخبار في السنوات العشرين الأخيرة، لم يتم تطبيق الحدية المطلوبة لتنجح العملية. وأشار إلى أن المخابرات تلقت معلومات عن احتمال استهداف فخري زاده ومحل استهدافه في نفس المكان الذي قتل فيه.

كما اعترف أنه وعلى الرغم من اتخاذ الإجراءات اللازمة فيما يتعلق بحماية زاده، إلا أن استخدام أسلوب جديد وطريقة مختلفة مخصصة أدباً لنجاح العملية. وقال المسؤول الإيراني، الإثنين، في حديث أثناء جنازة فخري زاده، لإذاعة وتلفزيون إيران، إن «العدو كان يحاول قتله منذ 20 عاماً لكنه فشل حتى الآن»، بحسب تعبير.

يشار إلى أن إيران كانت اتهمت، الإثنين، إسرائيل وجماعة «مجاهدي خلق» الإيرانية المعارضة، بالضلوع في اغتيال العالم الإيراني النووي، محسن فخري زاده.

وقال أمين المجلس الأعلى للأمن القومي في إيران، علي شمخاني، إن اغتيال العالم البارز فخري زاده تم بعملية «معقدة» وأسلوب «جديد بالكامل».

مصر: النيابة

غيباية في روما لنحو خمسة أفراد ينتمون لأجهزة أمنية مصرية.

وكان رجيني، طالب دراسات عليا في جامعة كامبريدج، قد اختفى في القاهرة في يناير عام 2016، تم عُثر على جثته بعد تسعة أيام.

وقد اعتبرت جريمة القتل في حدوث خلاف دبلوماسي بين البلدين، إذ يتهم الادعاء الإيطالي المسؤولين المصريين بمحاولة تهضيل التحقيقات، ويشنّه محققون إيطاليون في استهداف قوات الأمن المصرية الطالب بسبب أبحاثه بشأن النقابات العمالية المستقلة، وهو موضوع مثير للجدل السياسي في مصر.

وتتلقى السلطات المصرية ذلك، وقدمت تفسيرات مختلفة أخرى لمقتله، من بينها أنه كان ضحية عملية سطو نفذتها عصابة إجرامية.

ووصفت أسرة رجيني البيان الأخير من القاهرة بأنه «صعقة أخرى على الوجه»، ودعت الحكومة الإيطالية إلى استدعاء سفيرها في مصر.

وقد اختفى طالب الدكتوراه الإيطالي، خلال رحلة بحثية، في 25 من يناير عام 2016، تزامناً مع الذكرى الخامسة لبدء الانتفاضة الشعبية ضد الرئيس السابق، محمد حسني مبارك، وسط انتشار كشف لقوات الأمن في القاهرة.

وعُثر على جثته في الثالث من فبراير في حفرة على جانب طريق، وأبلغت والدته البرلمان الإيطالي عام 2018 بأن جثة ابنها كانت مشوهة لدرجة أنها لم تتمكن من التعرف عليه إلا من خلال أرشنة أنه.

وتبين من تشريح الجثة أن رجيني تعرض للتعذيب «على مراحل» خلال الفترة بين 25 يناير وحتى يوم وفاته.

وقال الادعاء إن جسده كان مصابا بجروح تظهر أنه تعرض للضرب «بالكرات والبكتات والعصي والهرارات»، وأنه توفي متأثرا بجسري في رقبتة. وكانت مصر قد نفت وفاة رجيني أثناء احتجازه لدى قوات الأمن، ولكن المسؤولين المصريين أقروا بأن أجهزة الأمن كانت ترافقه.

إصابة قائد

وبيلغ إجمالي عدد الإصابات بـكورونا في قطاع غزة 21461 إصابة، وتوفي 111 فلسطينيا بغزة جراء إصابتهم بـفيروس، الذي بات يهدد بعودة الإغلاق الشامل في ظل انتشاره في القطاع.

وأعلنت «حماس» في الأشهر الماضية إصابة وتعافي عدد من قياديينها في الداخل والخارج بعد إصابتهم بـفيروس كورونا. من جهة أخرى، سجلت وزارة الصحة الفلسطينية، الأحد الماضي، 16 وفاة و1927 إصابة جديدة بـفيروس كورونا، في مقابل 957 حالة تعاف جديدة، لتبلغ نسبة التعافي 78.7 في المائة، ونسبة الإصابات النشطة 20.5 في المائة، ونسبة الوفيات 0.8 في المائة من مجمل الإصابات.

وأوضحت الوزارة، في التقرير اليومي للحالة الوبائية، أنه تم تسجيل 6 حالات وفاة في محافظات الضفة الغربية و7 حالات وفاة في قطاع غزة، و3 وفيات في مدينة القدس، وهناك 67 مصابا في العناية المكثفة، من بينهم 12 على أجهزة التنفس الاصطناعي.

الكاظمي : الانتخابات

أمس الأول الاثنين، مقر المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، واطلع على مجريات الاستعدادات التي اتخذتها المفوضية، لتأمين إجراء الانتخابات النيابية في موعدها المقرر، في السادس من يونيو القادم.